اعتماد قسائم خلاطات الأسفلت والخرسانة في «الشدادية»

البلدية : إلزام الدور الاستشارية بمراقبة خطوات تنفيذ مشاريعها

أصدر مدير عام البلدية م.أحمد المنفوحي تعميما بإلزام الدور الاستشارية والمكاتب الهندسية بمراقبة خطوات تنفيذ مشاريعها الميدانية.

وتضمن التعميم ما يلي:

نظرا لزيادة وتنوع المشاريع التنموية في الكويت ولضمان مراقبة وتتبع خطوات تنفيذها عمليا من قبل الجهات المعنية مع تحملهم كل المسؤوليات تجاه ترخيص وتنفيذ تلك المشاريع، وبناء على ما سبق، على رؤساء القطاعات ومديري الإدارات المعنية ببلدية الكويت ضرورة التنبيه، مشددا على كل الدور الاستشارية والمكاتب الهندسية المقيدة لدى البلدية ضرورة الالتزام والتقيد بكل الاشتراطات واللوائح الواردة بنموذج تعهد الإشراف على تنفيذ البناء مع مراقبة خطوات تنفيذ مشاريعهم الميدانية بصفة مستمرة بدءا من إجراءات تسليم الموقع وانتهاء بإمكانية ايصال التيار الكهربائي لتلك المشاريع، على أن يعمل بهذا التعميم من تاريخ إصداره، وعلى جميع الجهات المختصة العمل على تنفيذه ويبلغ لمن يلزم.

من ناحية أخرى انتهى قطاع التنظيم في البلدية من اعداد الدراسة الخاصة باعتماد قسائم خلاطات الاسفلت والخرسانة الجاهزة في منطقة الشدادية الصناعية.

ويشمل التقرير الدراسة المتضمنة التالي:

شرح موجز للموضوع:

– تم تخصيص موقع لاستعمال التشوين للمعدات بصفة مؤقتة من قبل مقاولي مشاريع الخدمات العامة بموجب قرار المجلس البلدي رقم (م ب/73/5/83) المتخذ بتاريخ 1983/2/28 بمنطقة جنوب شرقي منطقة الصليبية بمساحة 2000000م2 وقد تم تجهيز المخطط التنظيمي بناء على ذلك.

– بموجب قرار المجلس البلدي رقم (م ب/198/12/83) المتخذ بتاريخ 1983/6/6 تم تخصيص موقع مؤقت لإقامة خلاطات مركزية لاسمنت واخرى لإقامة خطلات الاسفلت على أن تكون للواقع في مناطق غير صالحة للزراعة وتم تجهيز المخطط ليشمل هذه القسائم.

بلدية الكويت

– علما بأن ذكر بكتاب رئيس المهندسين انه في حالة الموافقة من حيث المبدأ سوف تقوم الادارة الفنية المختصة بتنظيم القسائم وعرضها للموافقة النهائية عليها حيث تتضمن كل منطقة حوالي 5 قسائم كبيرة، يتم الانفاق على مساحتها مع وزارة التجارة والصناعة.

– بموجب قرار لجنة شؤون البلدية رقم (ل ش ب/87/8/97) المتخذ بتاريخ 1987/5/5 تم تعديل استعمال القسائم من خلط الاسفلت الى خلط الاسفلت والخرسانة وفق المتطلبات.

– كما صدر قرار لجنة شؤون البلدية (ل ش ب/ف/89/5/488/15) المتخذ بتاريخ 1989/2/28 بالموافقة على فرز القسائم (19، 20، 21، 22) بمساحة كل قسيمة 1000م2 وتوسعة الممر الذي يخدم القسائم المفروزة ليصبح شارعا بعرض 30م2 وتخصيص موقع لاستغلاله للخدمات الضرورية بحيث يتضمن (بقالة - بنشر - تبديل زيوت - كهربائي سيارات) ويسلم لوزارة المالية مع استخدام مواقف للسيارات ضمن منطقة المرافق العامة.

– كما صدر قرار المجلس البلدي رقم (م ب/ل م/95/6/69) المؤرخ في 1995/4/15 بالموافقة على طلب وزارة الكهرباء والماء تخصيص 6 مواقع لمحطات تحويل ثانوية بأبعاد (16.5×12.5).

– صدر قرار المجلس البلدي رقم (م ب/ت ر/40/963) بالموافقة على تخصيص مسار لانشاء خط هوائي جهد 11 لتغذية قسائم الاسفلت والخرسانة بمنطقة الصليبية كذلك صدر قرار المجلس البلدي رقم (م ب/ف/2000/4/81/7) المؤرخ في 2000/2/14 والذي يقضي بالموافقة على تخصيص موقع بديل لمصانع الاسفلت والخرسانة بالجزء الواقع شمال خلط الاسفلت والخرسانة بمساحة 172500م2.

واصدرت اللجنة المكلفة للقيام باختصاصات المجلس البلدي قرارا رقم «ل ق/م ب/ت/11/184/7/2003» المتخذ بتاريخ 2003/10/27 لتصبح المساحة بعد التوسعة 777700م2 بإضافة البلوكات «أ، ب، ج، د، هـ».

تقدمت الهيئة العامة للصناعة بإعادة تثبيت حدود الموقع الخاص بخلط الاسفلت والخرسانة الجاهزة وفق الواقع لحدود القسائم القائمة بحيث تصبح مطابقة للواقع.

أولا: بخصوص قسائم المخطط م/35711

– يوجد ترحيل للقسائم القائمة على الطبيعة عن المخطط المساحي ذي العلاقة والترحيل بمقدار 1.5م شمالا وبمقدار 1م غربا.

– جميع قسائم المخطط القائمة على الطبيعة طبقا للمسح الميداني المرفق فهي مطابقة لمساحة قسائم المخطط المساحي المعتمد للقسائم.

– جميع القسائم القائمة على الطبيعة وطبقا للمسح الميداني بها ترحيل جهة الشمال بمقدار 160 سم وبمقدار 115 سم جهة الغرب.

ثانيا: بخصوص قسائم المخطط م/38181

– يوجد اختلاف كبير من حيث الموقع والمساحات والابعاد احيانا وذلك خلاف لما هو موجود بالمخطط المساحي عما هو قائم على الطبيعة.

– افادت الهيئة العامة للصناعة باعتمادهم للمخطط واعتماده من قبلهم.

افادت ادارة المساحة بالتالي:

.جميع قسائم المخطط القائمة على الطبيعة طبقا للمسح الميداني المرفق فهي تختلف عن المخطط سواء من حيث الموقع او المساحة.

.تم بيان كل قسيمة من قسائم المخطط من حيث المساحة الفعلية حدودها والمساحة القائمة بالطبيعة وحدودها ومقدار الازاحة.

. ملاحظة: توجد بعض القسائم مبنية فقط كموقع على المخطط م/38181 وهي لا تحمل ارقاما بجدول المخطط المذكور ولكنها قائمة على الطبيعة.

وبناء على ما سبق، تم التنسيق مع الهيئة العامة للصناعة لاعتماد مخطط واحد واضح عليه القسائم وفق ما هو قائم على الطبيعة ومما يتفق مع القرارات المذكورة اعلاه.

تم تجهيز مخطط مرفق به جدول مختومين من الهيئة العامة للصناعة موضح عليها القسائم ومساحتها وترقيمها.

لذلك، فإن الرأي الفني يتضمن التالي:

الموافقة على طلب الهيئة العامة للصناعة باعتماد قسائم خلاطات الاسفلت والخرسانات الجاهزة والواقع في منطقة الصليبية (كبد) سابقا الشدادية الصناعية حاليا وفق الوضع القائم على الطبيعة وكما هو مبين بالمخطط المعتمد من قبل الهيئة العامة للصناعة والجدول المرفق به شريطة الآتي:

1 - ان تتولى الهيئة العامة للصناعة تعديل عقود القسائم طبقا للمساحات القائمة بالطبيعة وطبقا للمخطط المساحي النهائي المرفق المعتمد من قبل الهيئة العامة للصناعة.

2 - ان تتولى الهيئة العامة للصناعة تصميم وتخطيط وتنفيذ شبكة الطرق وخدمات البنية التحتية بالموقع والتنسيق مع وزارات الخدمات بشأنها وتفويض ادارة التنظيم العمراني بإجراء التعديلات اللازمة وفق احتياجات ومتطلبات وزارات الخدمات وشريطة الالتزام بالحدود المخصصة.

3 - تتولى الهيئة العامة للصناعة مسؤولية تثبيت حدود القسائم على طبيعة بإحداثيات بنظام K.T.M وتقديمها لبلدية الكويت لاعتمادها وتنزيلها على المخططات المساحية ذات العلاقة.

4 - تتولى الهيئة العامة للصناعة مسؤولية تسليم حدود القسائم بالطبيعة وذلك عن اصدار تراخيص البناء وتنفيذها وفقا للمخططات.

أكد أن الدستور كفل لها هذا

الدحام : تجاهل حق المواطنة الكويتية في التوظيف أمر لا يمكن السكوت عنه

فيصل الدحام

اكد الناشط السياسي الإعلامي فيصل الدحام الحربي، ان تجاهل حق المواطنة الكويتية في التوظيف والمساواة في الحقوق والواجبات مع أبناء وطنها امر لا يمكن السكوت عنه، بعد ان كفل دستورنا العادل الذي نفتخر به ككويتيون في المادة (29) حقهن في التوظيف والتعليم والصحة وغيرها من الحقوق، لافتا الى أن الكويتية المتزوجة من غير كويتي تعاني منذ سنوات من اقصاءها في التوظيف تحديدا في الوقت الذي تتهافت فيه الوزارات على تعيين الوافدين بدلا منهم.

وقال الحربي في تصريح صحفي انه من المعيب علينا جميعا وتحن مسؤولين امام الله ان نقف مكتوفي الايدي امام معضلة كبيرة باتت تهدد شريحة كبيرة من أبناء وبنات الكويتيات في حياتهم بعد ان اصبحت في جحيم مطبق.

واعتبر الحربي ان أعضاء مجلس الامة الحاليين والسابقين لم يتلمسوا الاوجاع والالام التي تعاني منها الكويتية في حيانها و لم يتعاطوا مع هذا الموضوع بجدية حقيقية تدفع بالاتجاه حلول جذرية لهذه المشكلة الكبيرة التي باتت تؤرق شريحة كبيرة من مواطنينا بل أضحت مشكلتهن ككرة الثلج تتدحرج وتكبر كما المشاكل المزمنة التي يعاني منها مجتمعنا الكويتي .

وأوضح الحربي ان تعيين أبناء الكويتيات في الوزارات والجهات العامة تطبيقا لدستورنا العادل – أولى من تعيين الوافدين مع احترامنا وتقديرنا لهم الا ان الدستور ساوى بين أبنائه ومن المفترض ان اولويات التوظيف لشريحة أبناء الكويتيات تطبيقا لنصوص الدستور وليس كسرا للقوانين.

وختم الحربي تصريحه بتوجيه كلماته عبر هذا المنبر الى أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية بتحمل مسؤولياتهم في البحث عن حلول واقعية والية تنهي هذه المعاناة وتكفل حقوق أبناء الكويتيات وتنقذهن من ويل المشاكل التي باتت تهدد مجتمعنا داعيا سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الذي نثق بقدرته في حلحلة هذه المشكلة، والوزراء الى المسارعة في قبول أبناء الكويتيات لاسيما في التدريس والصحة وغيرها من الوزارات تطبيقا للدستور.

أكدت موقفها الرافض لهذه العملية

«التعليم التطبيقي» : فصل القطاعين جريمة بحق الأجيال المقبلة

أكدت كتلة التعليم التطبيقي والتدريب في بيان صحافي لها على موقفها الرافض لعملية فصل قطاع التعليم التطبيقي عن قطاع التدريب، واعتبرت هذا الفصل جريمة بحق الأجيال المقبلة لما لها من سلبيات المستوى المهني لخريجي الهيئة ومستقبلهم الوظيفي بسوق العمل وتعارضها الواضح جدا مع خطة كويت جديدة 2035.

وقالت الكتلة في بيانها بانها لا تعترف باللجان التي تم تشكيلها بهذا الشان وذلك لأسباب معتبرة وعديدة.

واستغربت الكتلة استشهاد كل اللجان بتقرير الفريق الكندي 2009 فهل يعقل ان هناك من يدعي تساوي المعطيات والأرقام والإحصائيات ونحن في العام 2020! مع الأخذ بعين الاعتبار أن دراسة المكتب الكندي قد خلت من أي معلومات توضح معدل نمو خريجي الثانوية العامة وأعداد المقيدين بكليات ومعاهد الهيئة ومعدل نمو خريجي الهيئة وحاجة سوق العمل الفعلية، بل إن التقرير الكندي لم يتطرق لرأي القطاع الخاص من قريب أو بعيد فهل تريد الحكومة ان تستمر فقط بتوظيف الخريجين بالقطاع الحكومي فقط ، فضلا عن أن الخيار الأول بالتقرير الكندي كان الإبقاء على الهيكل التنظيمي للهيئة مع تنفيذ برامج تجعل العملية الإدارية أكثر فعالية وكفاءة، فلماذا استبعدت كل اللجان الخيار الأول للتقرير الكندي وقفزت للخيار الثالث وهو الفصل الكامل للتدريب عن الكليات مع وضع الكليات تحت سلطة جديدة خارج الهيئة لتشكيل جامعة للعلوم التطبيقية، ولا شك أن هناك من يسعى لهدم هذه المؤسسة العريقة القائمة وتفكيكها دون دراسة حقيقية ورؤية واضحة ترتبط ارتباط وثيق بخطة كويت جديدة 2035 وحاجة الكويت في ذلك الوقت الى الكوادر البشرية المهنية المهارية بسوق العمل.

وأوضحت الكتلة في بيانه أنها ستظل للنهاية تدافع عن هذه المؤسسة العريقة التي تزود سوق العمل بالعمالة الوطنية المدربة للحفاظ على التركيبة السكانية، وفي حال اتخاذ مثل هذه القرارات الخطيرة والمصيرية لابد من مشاركة كافة الأطراف المعنية في اتخاذ القرار وهي (قطاع التدريس – قطاع التدريب – موظفو الهيئة – سوق العمل بقطاعيه الحكومي والخاص)

وقبل كل ذلك يتوجب على المنادين بعملية الفصل توضيح الفائدة المرجوة من الفصل على الكويت وعلى الأجيال القادمة وعلى سوق العمل.

واشارت الكتلة في بيانها ان الغرض من إنشاء الهيئة هو توفير وتنمية القوى العاملة الوطنية بما يكفل مواجهة القصور في القوى العاملة الفنية الوطنية وتلبية احتياجات التنمية في البلاد، والآن وبعد ان توسعت الهيئة واصبحت المزود الرئيسي لسوق العمل بالكوادر الوطنية المدربة وساهمت بشكل فعال في تخفيض نسبة الحاجة للكوادر الوافدة نجد من يريد هدمها وتفكيكها وكانه يحارب المهنية والحرفية ويريد للكويت ان تظل بحاجة للكوادر الحرفية الوافدة.

وبينت الكتلة انها تؤيد فكرة إنشاء جامعات حكومية جديدة، كما تؤيد فكرة جامعة تطبيقية ولكن خارج رحم الهيئة على ان تكون نواتها كلية التربية الأساسية فقط لأنها بحكم زيادة أعداد الطلبة فيها حيث فاق عددهم 25 الف طالب وطالبة، وتكون جامعة قائمة بحد ذاتها وهي الكلية الوحيدة التي بها بكالوريوس في كل التخصصات.

واكدت الكتلة على ضرورة استمرار الهيئة في مسارها وتطورها وأداء دورها بشكلها الحالي، معللة تمسكها برفض عملية الفصل بالأسباب التالية:-

1- الكلفة المالية الكبيرة التي سيتكبدها المال العام نتيجة هذا الفصل، حيث ان الأرقام التي ذكرتها اللجان غير حقيقية بدليل ذكر كلمة متوقع في أكثر من تقرير فهل نبني مستقبل اجيالنا معتمدين على كلمة "متوقع" .

2- عدم تطابق فكرة الفصل مع خطة التنمية للدولة كويت جديدة 2035 والتي ركزت فيها الحكومة على أهمية الاهتمام بالتخصصات الحرفية والتطبيقية والتي تعتبر عمود المشاريع الصغيرة التي توليها الدولة بالغ اهتمامها وتعول عليها كثيرا لتخفيف العبء عن ميزانية الدولة.

3- زيادة الحمل على ميزانية الدولة خصوصا بالباب الأول (الرواتب) لان الفصل سيؤدي لازدواجية القطاعات والإدارات كما انه ستكون هناك حاجة لإنشاء مبان جديدة.

4- فصل القطاعين سيؤدي لحدوث فجوة وظيفية وندرة في عدد حملة الدبلوم.

5- الفصل سيؤدي لزيادة الخلل بالتركيبة السكانية خلال سنوات قليلة.

6- عدم وجود خطة إستراتيجية تفصيلية تبين الفائدة المرجوة من الفصل وعدم وجود أرقام تبين مدى استفادة سوق العمل من عملية الفصل بقطاعيه العام والخاص.

7- تعارض فكرة الفصل مع قرار مجلس الوزراء بعدم إنشاء هيئات عامة جديدة وعدم التوسع في الهياكل التنظيمية الحالية.

8- الزيادة المطردة في أعداد خريجي الثانوية العامة تحتاج لإنشاء جامعة حكومية خارج رحم الهيئة لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة.

9- التباين بين رسالتي التدريب والتعليم التطبيقي بالوضع الحالي بمثابة مصدر قوة للهيئة.

10- اختلاف مدخلات ومخرجات الطلبة والمحاضرين بالوضع الحالي يعطي تكاملا بأداء رسالة الهيئة واستحداث أي تخصص يحتاجه سوق العمل بالمستقبل.

11- إقرار مجلس الخدمة المدنية مشكورا للهيكل التنظيمي الجديد للهيئة بقرار وزاري رقم 2019/12 .

واختتمت الكتلة بيانها بمطالبة وزير التربية بالعمل على إنشاء جامعات حكومية جديدة بناء على إستراتيجية واضحة تراعي فيها الأهداف الموضوعة لخطة كويت جديدة 2035 والإعداد المتزايدة لخريجي الثانوية العامة وحاجة سوق ويكون عنوانها الرئيس الاستدامة والإبداع والابتكار، وليس قتل للمهنية .

كتلة التعليم التطبيقي والتدريب